إدارة الاستثمار

الاستثمار الأمثل

هدفنا من أجل

الحفاظ على حقوق المشتركين

إدارة الاستثمار

تحرص إدارة الاستثمار من خلال إدارتها لاستثمارات الهيئة العامة لصندوق التقاعد على توظيف هذه الأموال وتشغيلها بأفضل طريقة ممكنة من خلال الاستثمار في مختلف القنوات الاستثمارية المحلية والخارجية ضمانا للحصول على عوائد جيدة وبأقل نسبة من المخاطر. وخلال عام 2004 أقرت الهيئة استراتيجية استثمارية جديدة ترتكز على توزيع الاستثمارات الخارجية في أدوات استثمارية محددة موزعة بين عدد من مديري مَحافظ استثمارية يتم اختيارهم وفق أسس ومعايير موضوعية من شانها أن تمكن إدارة الاستثمار من مراقبة أداء أولئك المديرين بشكل فعال.

وترافق مع إقرار هذه الخطة الاستراتيجية الاستثمارية إعادة الهيكل التنظيمي لإدارة الاستثمار، ومراجعة عملية إدارة المحافظ المالية، ودراسة تعيين مديري محافظ استثمارية من بين الكفاءات البشرية القادرة على تنفيذ هذه الاستراتيجية.

كما تتضمن الخطة الواجبات المنوطة بمدير إدارة الاستثمار والتي تشمل إدارة الأصول بطريقة نشطة وبأسلوب يتوافق مع سياسات الهيئة الاستثمارية، وتزويد الهيئة بالسجلات والبيانات الدورية عن الاستثمارات المدارة والعمليات المحاسبية وتدريب موظفي الإدارة.

نظرة عامة حول الأسواق العالمية وإنجازات الإدارة في عام 2004:

بالرغم من أن ارتفاع أسعار النفط عالمياً وتفشي ظاهرة البطالة في معظم الدول النامية قد أسهما في خفض النمو الاقتصادي العالمي بعض الشيء إلا أنه بحلول نهاية 2004 وصل الانتعاش الاقتصادي العالمي إلى مستوى مرتفع، فقد بلغ نمو الناتج العالمي العام (المجمع) نسبة 4% عام 2004 مقارنة بنسبة 2.8% عام 2003.

ويرجع سبب ارتفاع معدل النمو المجمع عام 2004 إلى أن معظم دول العالم قد استفادت من واحد أو أكثر من التطورات التالية والتي تزامنت مع بعضها بشكل غير اعتيادي:

1. النمو المضطرد في تجارة المنتجات الصناعية.
2. ارتفاع أسعار النفط ومعظم البضائع غير النفطية.
3. الأحوال الهادئة في الأسواق المالية العالمية.

وقد تسبب الطلب القوي على المنتجات الصناعية والبضائع غير النفطية من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية في ارتفاع مؤشر أسعار البضائع غير النفطية بمعدل 10% عام 2004.

كما أن ارتفاع أسعار النفط بنسبة 50% في الجزء الأول من عام 2004 كان بسبب الزيادة المستمرة في الطلب العالمي عليه، ولكن بحلول نهاية 2004 انخفضت أسعار النفط إلا أنها وقفت عند سقف مرتفع عن مستوى السنين القليلة الماضية. وقد تم احتواء ارتفاع أسعار النفط من قبل الاقتصاد العالمي دون أي اضطراب يذكر.

وبالرغم من انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي وزيادة العجز في الموازنة الأمريكية إلى مستوى قياسي فإن الأسواق المالية العالمية حافظت على هدوئها عام 2004، حتى بعد أن قامت الولايات المتحدة برفع سعر الفائدة على الدولار الأمريكي للمرة الخامسة في السنة لتصل إلى 2.25% وذلك لكبح جماح التضخم حسب تصريحات بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي.

وبناءً على ما تقدم فإن الهيئة بصفتها إحدى المؤسسات الاستثمارية التي تتبع سياسة استثمارية متحفظة قد قامت خلال عام 2004 بمتابعة دقيقة لظروف الأسواق العالمية والابتعاد عن الدخول في استثمارات عديمة الجدوى وتجنب المخاطر العالية الكامنة في بعض الأسواق العالمية وفي بعض أنواع الأدوات الاستثمارية.

وواصلت الهيئة التركيز على الاستثمارات المحلية التي تمتاز بنسبة أمان كبيرة وتحقق عوائد مالية مجزية مقارنة بأداء الأسواق المالية العالمية، فقد استثمرت الهيئة في الودائع الآجلة لدى البنوك المحلية والصكوك الإسلامية وأذونات الخزانة، وقامت كذلك بتسييل جزء من محفظة الاستثمار في الأسهم المدرجة بغرض الاستفادة من الارتفاع الملحوظ في قيمة الأسهم (نسبة الارتفاع في مملكة البحرين 30.2%) وبالتالي تحقيق مكاسب رأسمالية مجزية من بيع هذه الأسهم ونسبة عائد مالي مرتفع.

كما تم الاستثمار في بعض المشروعات الاستراتيجية المحلية التي تساهم في دعم البنية التحتية للاقتصاد الوطني (استثمار شركة العزل للطاقة).

وفي مجال الاستثمارات الخارجية كان التركيز على الاستثمارات البديلة المنخفضة المخاطر والتي يمتاز معظمها بضمان رأس المال وذلك في صناديق التحوط Hedge Funds والاستثمارات الخاصة المباشرة في شركات غير مدرجة Private Equity بالإضافة إلى المحافظ العقارية العالمية، والودائع محمية رأس المال وسندات التنمية الحكومية الخليجية.

إنجازات الإدارة خلال عام 2004:

1- قامت شركة (Mercer) بتسليم نسخة أولية (مسودة عمل) لدليل العمليات (Operations Manual) لإدارة الاستثمار يوضح الإجراءات والصلاحيات لكافة الأنشطة الاستثمارية التي تقوم بها الإدارة في المستقبل والذي سيمثل سياسة استثمارية متينة تعمل بها الإدارة، علماً بأن شركة (Mercer) هي شركة استشارية متخصصة في تطوير البرامج الاستثمارية وقد تم اختيارها عام 2003 لهذه المهمة بعد دراسة مستوفية ومقارنة مع شركات مماثلة عديدة.

2- باشرت الإدارة خلال عام 2004 تدريب عدد من طلبة جامعة البحرين الذين ابتعثوا لتلقي تدريبات عملية في مجالات أعمال السكرتارية وإدارة المكاتب حيث تم إطلاعهم على أساليب العمل في الإدارة.

3- حرص المعنيون من موظفي إدارة الاستثمار على حضور اجتماعات الجمعيات العمومية للشركات المساهمة المحلية والخارجية بهدف التعرف على وضع تلك الشركات التي تمتلك فيها الهيئة نسباً مختلفة من الأسهم.

4- قام بعض موظفي الإدارة بتمثيل الهيئة في مجالس إدارات بعض الشركات المساهمة المحلية التي تمتلك فيها الهيئة نسبا تصل إلى 10% من إجمالي أسهمها.

5- شارك موظفو الإدارة في دورات تدريبية محلية وخارجية في مجال الاقتصاد والاستثمار والتي تنظمها مؤسسات مالية محلية وخارجية.

6- عقد عدة اجتماعات مع مديري المحافظ المالية وممثلي البنوك والمؤسسات الاستثمارية وإطلاعهم على الأهداف والمتطلبات المستجدة للإدارة بحيث تتوافق العروض الاستثمارية مع الخطط والسياسات الاستثمارية العامة للهيئة.

7- إعداد جدول زمني لمقابلة مديري المحافظ بالمؤسسات الاستثمارية والبنوك المحلية والخارجية التي تدير أموال الهيئة بهدف تقييم نتائج وأداء استثمارات الهيئة بشكل دوري ومناقشة وتبادل الأفكار والآراء مع مديري المحافظ والصناديق الاستثمارية حول أفضل السبل لتنمية استثمارات الهيئة وحمايتها من التذبذبات وتقلبات السوق.

8- التزود بنظام متطور للحاسب الآلي يمكن من حفظ بيانات الاستثمارات والقيام بالعمليات المحاسبية عليها بما في ذلك طبع الجداول والتقارير المختلفة المستخدمة في إدارة الاستثمارات ومراقبتها، وذلك عن طريق شركة (M-Fund) وهي إحدى الشركات الرائدة المتخصصة في تطوير أنظمة الحاسب الآلي وتم اختيارها سنة 2003 من بين عدة شركات أخرى تقدم خدمات مماثلة.